جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FES
الكلية متعددة التخصصات تازة
FACULTÉ POLYDISCIPLINAIRE DE TAZA

هيئة المحامين
لدى محكمة الاستئناف بتازة

المملكة المغربية
السلطة القضائية
محكمة الاستئناف بتازة

تنظم

محكمة الاستئناف بتازة

بشراكة مع

هيئة المحامين بتازة

والكلية متعددة التخصصات بتازة

ندوة علمية حول موضوع:

قراءة في مشروع القانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية

الخميس27 يونيو 2024

بالقاعة الكبرى بالمحكمة الاستئناف بتازة

أرضية الندوة العلمية

يأتي تنظيم هذه الندوة العلمية من طرف محكمة الاستئناف بتازة بشراكة مع هيئة المحامين بتازة والكلية متعددة التخصصات في إطار مواكبة هذه المحكمة للنقاش الدائر حول مشروع القانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية الذي صادق عليه المجلس الحكومي وأحيل على مجلس النواب قصد المناقشة والمصادقة عليه، وكذا في إطار انفتاح السلطة القضائية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وفي سياق الحوار الذي تتطلع إليه بين القضاة وباقي الممارسين في المهن القضائية والقانونية والفاعلين الأكاديميين، كل من موقعه واختصاصه، تحقيقا لتكامل وتلاقح الأفكار وتوحيد الرؤى للرفع من النجاعة في عمل مرافق القضاء باعتباره قاطرة للتنمية المنشودة ببلادنا، وذلك انطلاقا من الدور الفعال للقضاء في حماية حقوق الأفراد والجماعات وضمان سيادة القانون.

ويهدف مشروع قانون المسطرة المدنية، كما جاء في مذكرة تقديمه المعدة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى استكمال النصوص المهيكلة لإصلاح منظومة العدالة من خلال تحيين مقتضيات قانون المسطرة المدنية الحالي باعتباره الشريعة العامة لإجراءات التقاضي أمام المحاكم، لتتلاءم والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، ولتستجيب للحاجيات التي عبر عنها المتقاضون وباقي الفاعلين المرتبطين بالمحيط القضائي، وتجسيدا للإرادة الملكية السامية التي عبر عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه التاريخي لـ 20 غشت 2009، بمناسبة تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب وعيد الشباب المجيد، حيث دعا جلالته حفظه الله إلى "**الرفع من النجاعة القضائية للتصدي لما يعانيه المتقاضون من هشاشة وتعقيد وبطء العدالة، وهذا ما يقتضي تبسيط وشفافية المساطر، والرفع من جودة الأحكام والخدمات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفات، وتنفيذ الأحكام**". ولما ورد أيضا في الرسالة السامية الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لمؤتمر مراكش للعدالة سنة 2018، حيث أكد جلالته نصره الله على أنه من بين الأسباب المُحَقِّقَةِ لتعزيز الثقة في القضاء " **تسهيل ولوج أبواب القانون والعدالة، عبر تحديث التشريعات لتواكب مستجدات العصر، وتيسير البت داخل أجل معقول، وضمان الأمن القضائي اللازم لتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية، فضلا عن دعم فعالية وشفافية الإدارة القضائية، باستثمار ما تتيحه تكنولوجيا المعلوميات**".

وباستقراء مواد مشروع قانون المسطرة المدنية يتضح أنه جاء بالعديد من المستجدات القانونية وحاول تقديم حلول لمختلف الإشكالات القانونية والعملية كما أخذ بعين الاعتبار ما كرسه الاجتهاد القضائي المستقر لمحكمة النقض من مبادئ، وذلك في مختلف مجالات إجراءات التقاضي بدءا من إقامة الدعوى ومرروا بإجراءات تحقيقها وصدور الحكم فيها، وانتهاء بالتنفيذ.

وتروم مختلف هذه المستجدات تعزيز دور القضاء في ضمان حسن سير العدالة، والارتقاء بمستوى أدائها، وتبسيط المساطر والإجراءات وتيسير سبل الولوج إلى العدالة وتقليص الآجال وتقنين الطعون، وإدماج التقاضي الإلكتروني، ورقمنة الإجراءات القضائية المدنية من خلال إحداث مجموعة من المنصات الإلكترونية، تهم المحامين والمفوضين القضائيين والخبراء والعدول والموثقين والتراجمة المحلفين المقبولين أمام المحاكم وغيرهم من أصحاب المهن القانونية والقضائية. كما تشمل المستجدات أيضا تعزيز فعالية ونجاعة القضاء، من خلال تنظيم وضبط آلية التصدي أمام محاكم الدرجة الثانية ومحكمة النقض، وإحداث مؤسسة جديدة لقاضي التنفيذ وتيسير مساطر وآجال التنفيذ.

ولذلك، فمما لا شك فيه أن المصادقة على هذا القانون ودخوله حيز التنفيذ سيساهم في الرفع من النجاعة القضائية على مستوى مختلف درجات التقاضي وأنواع الهيئات القضائية، وهو ما يمكن من ترسيخ الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف، باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق بسيادة القانون، وعمادا للأمن القضائي، والحكامة القانونية الجيدة، ومحفزا قويا للتنمية.

وهنا تكمن الأهمية الكبيرة الذي يكتسيها موضوع هذه الندوة المعنون ب: " **قراءة في مشروع القانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية** "، حيث سيمكننا من مطالعة مستجدات مشروع قانون المسطرة المدنية، ومقارنتها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 447.74.1 بالمصادقة على نص قانون المسطرة المدنية، كما سيمكن هذا اللقاء من المساهمة في النقاش العلمي الدائر حول مشروع القانون المذكور، سيما على مستوى الضمانات الأساسية التي يمنحها مشروع هذا القانون للمنظومة القضائية، وما مدى تمكنه من إعادة تنظيم إجراءات التقاضي بمقتضيات جديدة من شأنها إعطاء دفعة قوية لتجاوز الصعوبات والإشكالات التي أفرزتها الممارسة القضائية في إطار تطبيق نص قانون المسطرة المدنية الحالي.

والله ولي التوفيق

الرئيس الأول

لمحكمة الاستئناف بتازة

برنامج الندوة

الجلسة الافتتاحية

13 س و45 د : - استقبال المشاركين

14س 00 د : - الاستماع إلى النشيد الوطني؛

- تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم؛
- كلمة السيد الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتازة؛
- كلمة السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة؛
- كلمة السيد نقيب هيئة المحامين بتازة؛
- كلمة السيد عميد الكلية متعددة التخصصات بتازة.

الجلسة الأولى: تأملات في أهم مستجدات مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية

رئاسة الجلسة : الاستاذ محمد الصقلي الحسيني، الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتازة.

المقـــرر: الاستاذ أحمد نبوتي، نائب الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة.

المداخلة الأول (14h30 الى 14h45): النجاعة القضائية من خلال مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية.

الأستاذ ياسين الشارف، نائب وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بتازة.

المداخلة الثانية (14h45 الى 15h00): حق الدفاع من خلال مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية: أية ضمانات لتحقيق المحاكمة العادلة.

الأستاذة هواري كريمة، عضو مجلس هيئة المحامين بتازة.

المداخلة الثالثة (15h00 الى 15h15) : إصلاح منظومة التبليغ في ضوء مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية.

الأستاذ أنوار بن عشيبة، قاض بالمحكمة الابتدائية بتازة.

المداخلة الرابعة (15h15 الى 15h30): التبليغ والتنفيذ في ضوء مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية: مستجدات وملاحظات.

الأستاذ جواد الهروس، منتدب قضائي من الدرجة الممتازة بالمحكمة الابتدائية بتازة.

المداخلة الخامسة (15h30 الى 15h45) : مقاربة نجاعة إجراءات التبليغ والتنفيذ في مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية .

الأستاذ عمر محسن، رئيس مجلس الجهوي للمفوضين القضائيين فاس – تازة.

المداخلة السادسة (15h45 الى 16h00): إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية على ضوء مستجدات مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية.

الدكتورة أحلام بوقديدة، الدكتورة إلهام بخوشي، أستاذة التعليم العالي بالكلية متعددة التخصصات بتازة.

(16h00 الى 16h30): مناقشة

الجلسة الثانية: التقاضي الالكتروني من خلال مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية

رئاسة الجلسة : الاستاذ حميد الشباني، نقيب هيئة المحامين بتازة.

المقرر: الأستاذ عادل فهمي، رئيس مصلحة التعاون والشراكة بالكلية متعددة التخصصات تازة.

المداخلة الاولى (16h30 الى 16h45): آليات العدالة الرقمية وتقاطعها مع مبدأي النجاعة القضائية والمحاكمة العادلة في مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية.

الأستاذ رشيد العماري، رئيس محكمة الابتدائية بجرسيف.

المداخلة الثانية (16h45 الى 17h00): آفاق وتحديات المحاكمة الرقمية في ضوء مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية.

الدكتور محمد بنهلال، أستاذ التعليم العالي بالكلية متعددة التخصصات بتازة.

المداخلة الثالثة (17h00 الى 17h15): رقمنة الإجراءات القضائية في ضوء مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية.

الأستاذ عبد الرزاق الطوالي، مستشار بمحكمة الاستئناف بتازة.

المداخلة الرابعة (17h15 الى 17h30) : رقمنة المساطر والإجراءات القضائية: المزايا والتحديات.

الدكتور يوسف علالي، أستاذ التعليم العالي بالكلية متعددة التخصصات بتازة.

المداخلة الخامسة (17h30 الى 17h45) : مستجدات إجراءات التبليغ الكتروني في مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية و آثارها الإيجابي على زمن التقاضي.

الدكتور الطاهر كركري، أستاذ التعليم العالي بالكلية متعددة التخصصات بتازة.

المداخلة السادسة (17h45 الى 18h15) : اي دور للمفوض القضائي في التقاضي الإلكتروني على ضوء مشروع القانون رقم 23.02 يتعلق بالمسطرة المدنية.

الأستاذ محمد القوص، مفوض قضائي لدى المحكمة الابتدائية بفاس.

(18h15 الى 18h45): مناقشة.

(18h45 الى 19h00): -قراءة التوصيات

المقرر العام: الأستاذ أهادي بلقاسم، عضو بمجلس هيئة المحامين بتازة.

- اختتام أشغال الندوة.

- حفل شاي.

اللجنة التنظيمية

- الاستاذ محمد الصقلي الحسيني الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتازة.
- الأستاذ محمد أقوير الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بتازة.
- الأستاذ حميد الشيباني نقيب هيئة المحامين بتازة.
- الدكتور حسن بوكى عميد الكلية متعددة التخصصات تازة.
- الأستاذ جمال غولبن رئيس المحكمة الابتدائية بتازة.
- الأستاذ حسن عابدي وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بتازة.
- الأستاذ رشيد العماري رئيس المحكمة الابتدائية بجرسيف.
- الأستاذ أحمد اليوسفي وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بجرسيف.
- الأستاذ عبد الناصر ألويز نائب الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بتازة.
- الأستاذ أحمد لخضر نائب الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بتازة.
- الأستاذة كريمة الهواري محامية بهيئة تازة.
- الأستاذ بلقاسم أهادي محامي بهيئة تازة.
- الدكتور جواد بوعرفة نائب العميد في البحث العلمي والتعاون بالكلية متعددة التخصصات تازة.
- الدكتور محمد بنهلال مدير مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية بالكلية متعددة التخصصات تازة.
- الأستاذ عادل فهمي رئيس مصلحة التعاون والشراكة بالكلية متعددة التخصصات تازة.
- الأستاذ عبد الواحد مطيع المدير الفرعي الإقليمي لدى محكمة الاستئناف بتازة.
- الأستاذ محمد لبيض رئيس كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بتازة.
- الأستاذ عبد الرحيم الكعبي رئيس النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بتازة.